مواد رديئة... لكنها رخيصة

مواطنون: نخشى عدم صلاحيتها ولكن ما باليد حيلة! والتجارة الداخلية: نحن بالمرصاد

حماة- محمد أحمد خبازي

«نحارُ ماذا سنأكل، فالغش طال كل شيء، ولم نعد نجرؤ على شراء لحم الغنم أو الفروج على قلة ما نشتري، إذا لم نر الخراف أو الفراريج تذبح وتنظف أمامنا» بهذه الكلمات التي تحمل الكثير من الشك والريبة، بالمواد الغذائية واللحوم الحمراء والبيضاء التي تباع بحماة، أجاب مواطنون كثر عن سؤال لـ«الوطن»، حول مدى ثقتهم بتلك المواد؟

وأوضح بعضهم أنهم يشترون بكميات قليلة جداً، لتكون الخسائر صغيرة إذا كانت تلك المواد مغشوشة أو منتهية الصلاحية أو فاسدة، وروى العديد منهم لـ«الوطن» أنهم تعرضوا فيما سبق لمحاولات غش كثيرة، لذلك باتوا لا يثقون بأي شيء إلا قيما ندر.

ومن تلك المحاولات، أنهم اشتروا غير مرة بهارات اتضح أنها ملونات صناعية منكهة بقليل من البهارات الحقيقية، ومنظفات تبين أن نسبة الملح فيها عالية جداً. وأنهم اشتروا كباب فروج وكانت نسبة الجلد فيه ٩٠ بالمئة، على حين بيّن آخرون، أنه لا ثقة لهم بالمقبلات الغذائية التي يتناولها الأطفال، ولا بالشرابات المجففة التي يكثر الغش فيها.

وقال آخرون: إن ما نقرؤه ونسمعه يومياً، عن ضبط التموين والجهات المعنية لحالات غش فظيعة في المواد الغذائية واللحوم، يجعلنا نشك بأي مادة، ولكن ما باليد حيلة، فإذا امتنعنا عن الشراء فماذا سنأكل ونشرب؟

وبيّن عدد من الباعة في سوقي ٨ آذار والمرابط لـ«الوطن» أن الظروف المعيشية الصعبة للمواطنين، وعدم قدرتهم على شراء مواد جيدة، جعلت العديد من المنشآت الصناعية، تنتج مواد غذائية وغير غذائية رخيصة لتناسب قوة الناس الشرائية، على حساب الجودة والمواصفات!

هو ما أكده الخبير الاقتصادي إبراهيم قوشجي، الذي بيّنَ لـ«الوطن» أن بعض الشركات والمعامل عمدت لتواكب السوق، إلى تصنيع منتجاتها بأقل التكاليف، وقال: وبالطبع عندما تكون التكلفة قليلة، ستكون السلعة المنتجة رديئة!

وأما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، فبيّنَ لـ«الوطن»، أن دوريات الرقابة بالمرصاد للذين يغشون في هذه المواد، أو يستخدمونها لغش مواد أخرى.

وأوضح أن الدوريات نظمت منذ بداية الشهر الجاري لتاريخه أكثر من ٤٥٠ ضبطاً تموينياً منها أكثر من ٢٥ ضبطاً لحيازة مواد منتهية الصلاحية، ومنها: «طن من الدقيق متعفن ومنتهي الصلاحية ومصاب حشرياً كان سيستخدم في صناعة مقبلات غذائية للأطفال، وذرة وبهارات مصابة بالحشرات أيضاً، وعصائر صنعية بطعم المانجو ملوثة جرثومياً، ورب بندورة مخالفة بملونات صنعية، ومعلبات متنوعة.

كما نظمت عدة ضبوط بحق باعة ومحال قصابة ضبطت بحوزتهم ١٨٠ كيلو غراماً من لحم وشحم الغنم فاسدة ومتغيرة اللون، وذات رائحة كريهة، وجوانح فروج وزورات غنم غير صالحة للاستهلاك البشري، ولحوم حمراء وبيضاء مفرومة مسبقاً وفاسدة.

ولفت زيود إلى أن الغش بالمواد الغذائية يعد مخالفة جسيمة، وعقوبتها السجن مدة ستة وغرامة مالية ٥ ملايين ليرة، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام الحالي.

٤٥ مطباً على طريق طرطوس - صافيتا الأكثر كثافة مرورية في المحافظة!

المواصلات الطرقية: مناقصة لصيانة الطريق وتفرعاته هذا العام

طرطوس - هيثم يحيى محمد

يعتبر طريق عام طرطوس – صافيتا من أهم الطرق في محافظة طرطوس وأكثرها كثافة مرورية لكنه مملوء بالمطبات غير الفنية وغير المقبولة من كل النواحي، إذ يحوي ٤٥ مطباً محدباً، كما أنه مظلم ليلاً ولا يوجد فيه إنارة.. والإشارات الفوسفورية على المنصّف وجانبي الطريق لا تعمل أبداً وبحاجه لصيانة وإعادة دهان فوسفوري حيث إنها بوقعها الحالي تشكّل سبباً أساسياً للحوادث اليومية، ودائماً تحصل حوادث صدم للسيارات بالمنصّف بسبب الظلام وغياب الإشارات الفوسفورية.

مدير فرع مؤسسة المواصلات الطرقية بطرطوس حسين ناصر قال لـ«الوطن» إن كثرة عدد المطبات على طريق صافيتا لافت للنظر فعلاً وهو محط إزعاج لرواد هذا الطريق ولكن عندما تشكلت لجنة مشتركة من المحافظة والمؤسسة لإعادة تقييم الوضع وما إذا كان بالإمكان الاستغناء عن بعض تلك المطبات وبعد المراجعة وجدوا أن الطريق من طرطوس إلى صافيتا مأهول وعليه فعاليات اقتصادية متنوعة وهذا ما يرتب كثافة مرورية عالية تجعل من الصعب بمكان الاستغناء عن أي من تلك المطبّات في ظل غياب الوعي لدى معظم السائقين. وأما الشق الآخر من الموضوع فيكون بتشذيب تلك المطبات والتخفيف من تحدبها لتصبح أكثر انسيابيةً ومرونةً ونحن بانتظار أي عقد على هذا المحور لننجز ذلك مع الإشارة إلى أنه لتاريخه لا يزال عام ٢٠٢١ مجرداً من أية عقود سواء صيانة أو غيرها ولم يتم تخصيصنا كفرع بأي مبلغ حتى عقد النظافة الذي بموجبه يتم تنظيف الأوتوستراد والمصارف المطرية وغير ذلك لا يزال مجهول المصير.

وأضاف ناصر: وفيما يتعلق بالعواكس الموجودة على الجزيرة الوسطية والحواجز فهي بحاجة إلى تنظيف وصيانة وترميم المفقود منها وسوف نتوجه إلى الإدارة العامة بكتاب ننقل فيه مضمون الشكوى حيث إن تلك الصيانات تتبع لمديرية هندسة المرور المركزية والموضوع بمتابعتنا حتى نصل إلى النتائج التي نتوخاها.

الإدارة العامة للمؤسسة التي وصلها كتاب فرعها بطرطوس بخصوص الشكوى المتعلقة بالطريق كانت إيجابية في التعامل مع الموضوع حيث أوضحت أنها أعلنت عن مناقصة بطريقة الضم أو التنزيل لصيانة الطريق مع تفرعاته خلال هذا العام بقيمة تقديرية تبلغ ٣٦٥ مليون ليرة، وسوف يتم فض العروض التي تقدمها الشركات العامة أو المتعهدون في الخامس من أيلول القادم، وفي حال سارت الأمور كما يجب فسوف تتم معالجة كل القضايا الفنية على طريق صافيتا – طرطوس وسيصبح من الطرق المميزة.

تدني إنتاج محاصيلهم من التفاح والزراعة: الحق على الحر

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: مزارعون يتعرضون لاستغلال التجار ونطلب من السورية حمايتهم

حمص ــ نبال إبراهيم

تحدث عدد من مزارعي التفاح في ريف حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم بسبب تدني إنتاجية محاصيلهم من التفاح خلال الموسم الحالي مقارنة بالموسم الماضي، وإصابة كميات ليس بقليلة من المحاصيل بإصابات فطرية وحشرية لعدم تمكنهم حينها من مكافحتها لارتفاع أسعار المبيدات الحشرية والأسمدة بشكل عام، لافتين إلى تخوفهم من عدم مقدرتهم على تسويق محاصيلهم خلال هذا العام وتعرضهم للاستغلال من التجار ومحتكري الأسواق وشراء محاصيلهم بأسعار بخسة أقل من تكلفة الإنتاج وما يتسبب ذلك من خسائر فادحة وكبيرة لهم في حال لم يتم تسويقها.

بدوره أكد رئيس فرع اتحاد الفلاحين في حمص يحيى السقا لـ«الوطن» تدني إنتاج محصول التفاح هذا العام مقارنة بالعام الماضي، لافتاً إلى مشكلة كبيرة خلال عملية التسويق بعدم توافر البرادات لحفظ المحاصيل نظراً لعدم توافر المازوت الزراعي لتشغيلها.

وأشار السقا إلى ارتفاع تكلفة إنتاج التفاح بدءاً من ارتفاع أجور اليد العاملة والأسمدة والمبيدات الحشرية والمازوت الحر وصولاً إلى أجور النقل وغيرها، معتبراً أن الفلاحين سيتعرضون إلى استغلال التجار والمحتكرين وسيضطرون إلى بيع محاصيلهم من التفاح بأسعار منخفضة تقل عن أسعار كلفة الإنتاج وهذا ما سيتسبب بخسائر كبيرة على الفلاحين.

وشدد السقا على ضرورة تأمين المازوت الزراعي للبرادات لحفظ محاصيل التفاح وقيام المؤسسة السورية للتجارة بتسويق كميات كبيرة من المحاصيل خلال هذا الموسم ومن ثم حمايتهم من الاستغلال.

من جانبه أكد رئيس دائرة الأشجار المثمرة في مديرية زراعة حمص ناجي ساعد لـ«الوطن» أن الكوادر العاملة في الوحدات الإرشادية مستمرة برصد الحالة العامة لمحصول التفاح بالمحافظة، لافتاً إلى أن تدني كميات الإنتاج خلال هذا الموسم يعود للظروف الجوية التي كانت سائدة من ارتفاع لدرجات الحرارة العالية وموجة الحر التي حدثت خلال فترة الإزهار والعقد للتفاح.

وبين ساعد أن الأمراض والآفات الفطرية والحشرية التي أصابت أشجار التفاح من الجرب ودودة ثمار التفاح خلال هذا الموسم لم تصل لمرحلة التأثير في الإنتاجية أو دون العتبة الاقتصادية للتفاح، مؤكداً أن موجة الحرارة تسبب بذلك.

وأشار ساعد أن زراعة التفاح تتركز في منطقة تلكلخ والمركز الغربي وتلدو والقصير بريفي حمص الغربي والجنوبي الغربي، مبيناً أن المساحة المزروعة بالتفاح هذا العام تصل إلى ١١ ألف هكتار وأن عدد الأشجار الكلي نحو ٤،٤ ملايين شجرة وبيلغ عدد الأشجار المثمرة منها نحو ٣،٧ ملايين شجرة.

ولفت ساعد إلى كميات الإنتاج الأولية المقدرة للموسم الحالي إذ تقدر بحوالى ٨٠ ألف طن، بينما بلغت كميات الإنتاج منه في العام الماضي نحو ١٠٠ ألف طن، منوهاً بأن الأصناف المزروعة بالتفاح على مستوى المحافظة هي من صنفي ستاركن وغولدن.

وأكد ساعد أن عملية قطاف التفاح وجني المحاصيل للأصناف المبكرة والمتوسطة بدأت مطلع الأسبوع الفائت، مشيراً إلى أن محافظة حمص تعتبر أولى المحافظات السورية بإنتاج التفاح على مستوى القطر، منوهاً إلى أن حمص احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاج خلال العام الماضي.

من جهته أكد مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بحمص محمد عمران لـ«الوطن» أن الفرع حالياً بانتظار موافقة الإدارة العامة على البدء بعمليات تسويق التفاح من المزارعين مباشرة وتخزينها في برادات المؤسسة بهدف التدخل الإيجابي بالأسواق والوقوف إلى جانب الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم ومنع استغلالهم من بعض النفوس الضعيفة من التجار.

وأشار عمران إلى أن الكمية التي سيتم تسويقها ستحدد وفق ما يتم الموافقة عليه من الإدارة العامة، منوهاً إلى أن الكميات التي تم تسويقها من التفاح خلال العام الماضي وصلت إلى نحو ٢٤٠ طناً.

السوريات يكتسحن عالم القانون

نقيب المحامين لـ«الوطن»: مشروع قرار يسمح للمحامين المغتربين بالعودة للنقابة بعد دفع رسوم محددة

محمد منار حميجو

أعلن نقيب المحامين الفراس فارس عن مشروع قرار سوف يتم عرضه على مؤتمر النقابة الذي سوف يعقد في الشهر القادم يتضمن السماح للمحامين بالسفر خارج البلاد من دون أن يتم شطبهم من جدول الممارسة باعتبار أن القانون لا يسمح للمحامي السفر خارج البلاد أكثر من شهرين إلا ويتم شطب اسمه من الجدول، مشيراً إلى المحامي الذي سوف يغادر لن يستفيد من صناديق النقابة وسيبقى فقط اسمه موجوداً في الجدول كممارس للمهنة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن مشروع القرار يتضمن فرض رسم مغادرة للمحامي الذي سوف يغادر البلاد إلى جانب الرسم السنوي وعلى الأغلب نعمل على أن يكون بالقطع الأجنبي مما يساعد على زيادة القطع في المصارف الحكومية ويزيد ذلك أيضاً من إيرادات النقابة، موضحاً أن القرار يشمل أيضاً المحامين المغتربين حالياً على أن يصرحوا للنقابة عن سفرهم ويدفعوا الرسوم المترتبة عليهم ورسم المغادرة الذي سوف يتم فرضه.

فارس لفت إلى أن هذا المشروع جاء بناء على طلب الكثير من المحامين المغتربين الذين طالبوا بأن يدفعوا الرسوم السنوية وأي رسم تفرضه النقابة مقابل أن يبقى اسمهم موجوداً في جدول المحامين ولو لم يستفيدوا من صناديق النقابة.

وأشار فارس إلى أنه أتم حالياً دراسة نسبة زيادة راتب المحامين المتقاعدين الذي سوف يتم إقرارها في المؤتمر القادم المقرر عقده يومي ٢٣ و٢٤ من الشهر القادم، مؤكداً أنها لن تكون أقل من ٤٠ بالمئة، ومعرباً عن أمله أن تكون ٥٠ بالمئة وهذا يعود إلى إمكانيات النقابة.

وفي السياق كشفت إحصائيات صادرة من نقابة المحامين أن عدد السيدات اللواتي يمارسن المحاماة في سورية ٧٤٨٦ محامية على حين عدد الذكور بلغ ١٧٦٢٥ محامياً ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٥١١١ من الذكور والإناث، مشيرة إلى أن عدد المتمرنين ٧٤٨٦ منهم ٢٤٧٩ من السيدات.

وعلق فارس على هذه الإحصائيات مؤكداً أن هناك إقبالاً من السيدات على مهنة المحاماة في سورية وأن هناك زيادة في عدد السيدات في الجدول الأخير مقارنة بالجداول السابقة، مشيراً إلى أن نسبة السيدات تصل إلى نحو ٢٥ بالمئة كما أن نسبة السيدات في القضاء عالية تصل إلى نحو ٣٥ بالمئة.

وبين أن مهنة المحاماة قد تكون متعبة أكثر بالنسبة للسيدة إلا أن الكثير من السيدات أثبتن جدارة في هذا المجال حتى إن هناك بعض المحاميات كن قدوة في النجاح والعطاء في هذه المهنة.

ولفت فارس إلى أن نسبة المحاميات اللواتي يشاركن في العمل النقابي لا تتناسب مع عدد المسجلات في جدول المحامين، معرباً عن أمله أن يكون هناك مشاركة أوسع للمحاميات في الترشح إلى النقابة وفي العمل النقابي في الدورات القادمة حتى يكون هناك تمثيل يتناسب مع عدد المحاميات في سورية.

وفي موضوع آخر أشار إلى أنه تم تعديل على ضابطة البناء لعقار في حمص عائد ملكيته لخزانة القاعد بما يسمح للنقابة بزيادة عدد الطوابق العمودية والاستفادة أفقياً من آلاف الأمتار وبالتالي هذا سوف يعود بفائدة كبيرة على المحامين ونقابتهم.

وأكد فارس أنه مازالت النقابة تتفاوض مع عدد من شركات التأمين لتجديد عقد التأمين الخاص بالنقابة بأسعار مناسبة وبجودة خدمات طبية عالية.

و٢٥ بالمئة من المحامين و٣٥ بالمئة من القضاة نساء